

انهيار "أبراج" ينبه قطاع الاستثمار في الإمارات



يعتقد اقتصاديون أن "انهيار" شركة أبرز والضرر الناجم عن أداءها وسمعتها يعطي تنبهاً لقطاع الاستثمار في الإمارات؛ على الرغم من حجم القطاع القادر على الصمود.

وقال الاقتصاديون: إن الإمارات تعتبر عاصمة مالية للشرق الأوسط، وتعتبر نقطة جذب لشركات الاستثمار المتخصصة في حقوق الملكية، وإدارة رأس المال والأصول ولديها المرونة التشريعية والرقابة تمكنها من السيطرة على الآثار السلبية الناتجة من تلك حادثة "أبراج".

ومنذ بداية العام عصفت الاضطرابات بمجموعة أبراج كابيتال "أكبر شركة إدارة أصول ملكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط" في أعقاب نزاعها مع أربعة من مستثمريها، من بينهم مؤسسة بيل وميليندا جيتس ومؤسسة التمويل

الدولية، بشأن إساءة استخدام أموالهم في صندوق للرعاية الصحية قيمته مليار دولار.

وقال فيجاي فاليشا، العصر للوساطة المالية لـ"وكالة مباشر" المتخصصة في الاقتصاد: إن الحادث يعتبر فرصة لتنبه القطاع، حيث سيعمل المنظمون على تبسيط إجراءات حوكمة الشركات والامتثال.

وأشار إلى أن الجهات التنظيمية بالإمارات لديهم مصلحة كبيرة بشفافية الأعمال ووضوح القوانين. ومع ذلك فمن الضروري أن يتم رفع مستوى الحوكمة إلى المعايير الدولية.

ويخضع القطاع إلى اختبار كبير إذ أن من المتوقع أن يتأثر بهذه الحادثة على المدى القصير، ويرتبط تحسنه بتحسين أرقام الاقتصاد الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي والإصلاحات الحكومية المختلفة إلى جانب ارتفاع أسعار النفط.

ويبدو من الوضعية الحالية أن الأزمة قد تطول إذ أن ما هو محكوم بسببه متغير ويذهب نحو الأسوأ.

وعن شركات القطاع المدرجة بأسواق المال محلياً، أشار "فليشا" إلى أن شركة الواحة كابيتال ذات سجل ثابت لتوزيع الأرباح، وأن شركة "دبي للاستثمار" التي يتم تداول أسهمها بخضم من القيمة الدفترية يصل إلى 28% تعتبر من أفضل الخيارات لدينا في المنطقة.

من جهته وصف علي الحمودي المحلل الاقتصادي لـ"مباشر" متابعة السلطات الرقابية بدولة الإمارات قضية "أبراج" باستمرار؛ ومن أبرزها "سلطة دبي للخدمات المالية وهيئة أسواق المال الإماراتية بالمؤشر الإيجابي.

وأشار إلى أن متابعة آثار تلك الحادثة بشكل مستمر والأمور المتعلقة يعطي ثقة لقطاع الاستثمار ويحسن من فرص تعافي بشركات القطاع التي لها صلة بالحادث.

لكن لا يبدو أن ذلك سيكون كافياً ما لم تكن هناك حلول جذرية تعزز نمو الاقتصاد وتصلح الخلل الذي يتراكم في قطاعات مختلفة.

وتأسست "أبراج"، التي تأسست قبل 16 عاماً على يد "عارف نقفي" ذو الأصول الباكستانية، وفي حوزتها أكثر من 116 صفقة تخارج استثمارية تتجاوز 7 مليارات دولار تعاني حالياً أزمة سيولة حادة نتيجة مزاعم بشأن سوء إدارة صناديق استثمار.

وذكرت وكالة "بلومبيرج" منذ أيام إن مستثمرين في صندوق "أبراج" البالغ قيمته 1.6 مليار دولار عينوا شركة

الاستشارات "ألفاريز أند مارسال هولدينجز" لاسترداد أكثر من 99 مليون دولار.

وأشارت إلى أن شركة "أبراج" تخضع لعملية إعادة هيكلة تتم تحت إشراف المحكمة بعد أن تبين أنها استخدمت أموالاً من بعض صناديقها الخاصة لتغطية النفقات التشغيلية دون موافقة المستثمرين.

وعن آخر القضايا الموجهة ضد عارف نقفي، مؤسس مجموعة "أبراج" فقد رفع حميد جعفر، مؤسس مجموعة "الهلل" التي تتخذ من الشارقة مقراً لها دعوى قضائية بخصوص شيك مرتجع بقيمة 217 مليون دولار (798 مليون درهم)؛ وذلك بعد أقل من أسبوعين من التوصل إلى اتفاق خارج المحكمة فيما يتعلق بشيك بقيمة 300 مليون دولار.

وكان النائب العام في الإمارات، أصدر مذكرة توقيف بحق مؤسس مجموعة أبراج، عارف نقفي، وأحد شركائه في قضية تحرير شيكات من دون رصيد بقيمة لا تقل عن 48 مليون دولار؛ وذلك وفقاً لوثائق محكمة راجعتها صحيفة وول استريت جورنال.